دراسة الحالة رقم 38

وشم التاتو[[1]](#footnote-1)

تتناول دراسة الحالة هذه ممارسة دق الوشم (وشم التاتو) في ساموا. وتبدأ دراسة الحالة بتقديم ثلاثة نهوج في السياسة العامة المتعلقة بميداني الثقافة والتنمية، يفترض فيها أنها متوائمة، ثم تختبر هذه الفرضية من خلال دراسة حالة ممارسة دق الوشم (التاتو) في ساموا.

#### ثلاثة نهوج في مجالي الثقافة والتنمية

ما فتئ الاهتمام يتنامى على نطاق عالمي بحماية المعارف التقليدية وصون التراث الثقافي غير المادي. ففي منطقة جزر المحيط الهادي، تجلى ذلك في سياسات تستند إلى ثلاثة نهوج:

(أ) العمل بأنواع جديدة من أنواع حماية الملكية الفكرية (نظم متفردة) لتخويل الملكية والسيطرة الحصرية على المعارف التقليدية لأصحابها العرفيين؛

(ب) تعزيز الصناعات الثقافية بوصفها وسيلة للتنمية المستدامة؛

(جـ) صون التراث الثقافي غير المادي.

ومما حفز على اعتماد هذه النهوج الثلاثة تظافر الشواغل بشأن الاستحواذ على المعارف التقليدية، وتراجع نقل تلك المعارف، وتلاشي الثقافة وفقدانها بفعل قوى العولمة، والأمل المعقود على أن تكون المعارف التقليدية مورداً يمكن استغلاله لتوفير فرص اقتصادية للجماعات المحلية. ويتنامى النزوع إلى تحكم الجماعة أو المجموعة بالحقوق في المعارف التقليدية (أو التراث الثقافي غير المادي) وتوليها زمام أمور هذه المعارف عوضاً عن تخويل هذه الحقوق للدولة أو للأفراد.

#### وشم التاتو في ساموا: تقليد متغير باستمرار

يمارس اختصاصيو الوشم المعروفون باسم توفوغا دق وشم التاتو. وكان واشمو توفوغا يرتبطون بعشيرتين رئيسيتين في ساموا في القرن التاسع عشر، وما زالوا يرتبطون بهما إلى حد بعيد حتى يومنا هذا. ويشبه تنظيم هاتين العشيرتين تنظيم نقابات الحرفيين في مجتمعات أخرى ويتبع نظاماً يعلم أرباب الحرف بمقتضاه المتمرنين قواعد المهنة. وتنتظم "عشائر" الوشم في نظام هرمي، ولكل منها قواعدها الخاصة، ومعاييرها وعلاماتها التجارية المميزة.

وكان وشم التاتو تاريخياً طقساً من طقوس الانتقال إلى سن البلوغ ويدوم عدة أيام، وكثيراً ما يقترن بأعياد واحتفالات. ويُصنع مشط الوشم الذي يستخدمه واشمو التوفوغا من أنياب الخنزير البري ويصنع نيلج الوشم من سخام الألوريتس المخلوط بالماء. وقد منع المبشرون في ثلاثينات القرن التاسع عشر وشم التاتو، فكان يمارس سرياً حتى سبعينات ذلك القرن عندما بدأت الكنيسة الكاثوليكية تسمح بالوشم. وتزايد الاهتمام المحلي والدولي بوشم التاتو منذ أوائل ستينات القرن الماضي. وأصبح وشم التاتو اليوم تعبيراً عن التراث والهوية الساموية، ولا سيما في صفوف جماعات المهاجرين السامويين ولم يعد مجرد طقس من طقوس بلوغ مرحلة الرجولة. ودرج غير السامويين على ممارسته أيضاً في يومنا هذا. ويُمارس دق وشم التاتو باستخدام إبر الوشم الحديثة والحبر الحديث في بعض السياقات. وأصبحت النساء أيضاً يستخدمن تصميمات الوشم التي كانت حكراً على الرجال بحسب التقاليد. ويجري إدراج التصميمات الغربية والبولينيزية (من قبيل تصميمات الماوري) في تصميم وشم التاتو، مع أنه يبدو أنها أدرجت منذ ثلاثينات القرن العشرين على أقل تقدير. وأخيراً، يُستخدم النقد للدفع مقابل وشم التاتو، إما حصراً، أو إلى جانب بعض الأشياء العرفية الثمينة.

#### مطالب مختلف الجهات المعنية بالإشراف على وشم التاتو

ثمة خلافات جوهرية بين السامويين فيما بينهم، وشتات السامويين وعشائر واشمي التوفوغا بشأن مدى اعتبار تغييرات تقاليد وشم التاتو تطورات إيجابية أم لا، ومن ينبغي أن يبت في هذه التغييرات ويراقبها. وتشارك ثلاث مجموعات مختلفة في هذه النقاشات، تطالب بالإشراف على وشم التاتو أو بملكيته وهي: واشمو التوفوغا (وبخاصة العشيرتان الرئيسيتان المكلفتان بهذا الدور تاريخياً)، والدولة، وعامة الناس.

يرى واشمو ***التوفوغا*** عموماً أن عليهم أن يتكيفوا مع العصر. ويقوم بعضهم من العناصر النشيطة بنشر هذا التقليد، وتنظيم المهرجانات وتعليم الناس على مختلف مشاربهم كيفية ممارسة هذه الصنعة. ويريد البعض إبقاء التصميمات على ما هي عليه. ويرى أفراد من العشيرتين الرئيسيتين داخل هذه المجموعة أن لهم حقوقاً خاصة على ممارسة وشم التاتو اعتباراً لارتباطاتهم التاريخية. ويعودون بأصل هذه "الهبة" إلى حكاية أسطورية مفادها أن إلهتين توأمتين جاءتا إلى ساموا وأهدتا أجدادهم سلة من مشط التاتو وتوجيهات بشأن كيفية استخدامه. وتريد هاتان العشيرتان الحصول على حقوق المؤلف بشأن التصميمات التقليدية ومراقبة استخدامها على الأوراق النقدية، والأقمشة وغيرها من المواد. وينازع في هذه المطالبة واشمو التوفوغا الآخرون - ولا سيما "عشيرة" ثالثة محتملة. ويريد كل واشمي التوفوغا الاحتفاظ بحق اتخاذ قرارات بشأن وشم التاتو والاستفادة مالياً من ممارسته.

وتدعي **الدولة** أن وشم التاتو رمز وطني وترغب في استخدامه لتمييز ساموا باعتبارها وجهة سياحية. ولذلك تروج الدولة وشم التاتو باعتباره علامة وطنية لثقافتها وتراثها عن طريق مكتبها السياحي، في المناسبات الرياضية الدولية وفي المحافل الدولية الأخرى. وأدرجت تصميمات التاتو أيضا في الأوراق النقدية الساموية. ووشم التاتو هو صنف من صنوف الفنون الذي لقي إعجاب الأجانب ويرتبط ارتباطاً جلياً بالمنطقة الجغرافية لساموا.

ويطالب **عامة الناس**، سواء في ساموا أو في الجماعات المهاجرة في الخارج، بوشم التاتو باعتباره جزءاً من هويتهم الثقافية: فقد تزايدت أعداد السامويين الذين يوشمون في ساموا وفي كل الشتات الساموي. ويساور العديد من أفراد الجماعة قلق بشأن الاتجاهات الجديدة التي نحاها واشمو توفوغا بوشم التاتو ويتهمونهم بممارستهم دق الوشم لغايات تجارية. وقد أنشا بعض السامويين صفحة على الفيسبوك ورد فيها ما يلي: "[إننا نريد] منع من يسعون إلى الحصول على هذه الأوشام التقليدية وهم لا يفقهون الأصول ولا المعارف الثقافية المتعلقة بوشم التاتو/مالو ودلالته المقدسة. ...وبصفتنا سامويين كلنا أصحاب هذا الممتلك الثقافي الفكري. ولا نريد لهذه الجوهرة التي نعزها أن تمرغ في الوحل بعد اليوم".

ويعبر هذا الموقف عن الرغبة في الحفاظ على هذه الممارسة وإبقائها في صيغتها ما قبل الحداثية لتعزيز حس الهوية الساموية والعزة الثقافية.

#### كيف تؤثر مختلف السياسات في صون وشم التاتو

حماية الملكية الفكرية من خلال نظام متفرد

استُلهمت السياسة والتشريعات الوطنية الخاصة بالمعارف التقليدية في ساموا، والجاري مناقشتها في الوقت الراهن، من الإطار الإقليمي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي (2002) وغيره من الصكوك الإقليمية، وهي تسترشد إلى حد بعيد بالأحكام النموذجية لليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (1985)،[[2]](#footnote-2) وترمي إلى منع الاستحواذ على المعارف التقليدية بتخويل مالكيها الحق في الترخيص للغير باستغلال معارفهم التقليدية، ومنع استغلالها من غير رضاهم الحر المسبق والمستنير. وترمي أيضاً إلى تسهيل تسويق المعارف التقليدية حتى تسهم في التنمية المستدامة للمنطقة.

ويحتمل أن تخول هذه السياسات حقوق الملكية على كل جوانب وشم التاتو "لذوي المعارف" (واشمي توفوغا) تخويلاً أبدياً. وهذا ما سيتيح لواشمي توفوغا تحديد من يسمح له بممارسة وشم التاتو واستخدام أشكاله. وسيصعب تحديد من هم أصحاب المعارف التقليدية في هذه الحالة. فقد تشمل مجموعات المطالبين المحتملين بالحقوق واشمي توفوغا من العشيرتين الرئيسيتين، وكل أفراد هاتين العشيرتين (لا يُكتسب الانتماء للعشيرة بالوراثة وهو مما يزيد الأمور تعقيداً)، وربما، عدداً من العشائر الأخرى التي طالبت بالحق في ممارسة وشم التاتو هي أيضاً. ويطالب واشمو توفوغا السامويون الذين يعيشون في الخارج بهذه الحقوق أيضاً.

وإذا تعاملت التشريعات مع ممارسي دق الوشم باعتبارهم مجموعة واحدة، فكلما أراد أحد (حتى وإن كان من واشمي توفوغا) استخدام وشم التاتو لغرض غير عرفي، سيلزمه الحصول على موافقة كل واشمي توفوغا الآخرين. ومن ثم سيحدد أشد واشمي توفوغا محافظة وتيرة التغيير، بينما كان في الماضي بإمكان أي فرد من الأفراد أن يقوم بمبادرة جديدة بصفة مستقلة.

تعزيز الصناعات الثقافية

لم تصدق ساموا بعد على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005. ويجري تحديد نمط تنمية الصناعات الثقافية في المنطقة إلى حد بعيد في إطار مشروع هيكلة القطاع الثقافي في منطقة المحيط الهادي لتحسين التنمية البشرية الذي يموله الاتحاد الأوروبي. ويتمثل الغرض النهائي من هذا المشروع في تمكين جميع الجهات المعنية بالثقافة – ومن ضمنها الحكومة، والجماعات، والأفراد، والفنانون، والأكاديميون، وأصحاب المعارف التقليدية والقادة - من تسلم زمام أمور القطاع الثقافي والاستثمار الجاري فيه. وتُستخدم برامج رسم الخرائط الثقافية لتحديد الموارد الثقافية القائمة فعلاً. ومن ثم تُعتبر الثقافة "أصلاً" أو "مورداً". ويركز نهج الصناعات الثقافية على تمكين أطياف عريضة من السكان من فرص استخدام الأصول الثقافية لأغراض الكسب التجاري.

ويقول دعاة هذا النهج إن تنظيم ممارسة أشكال التعبير الثقافي التقليدي بتخويل واشمي توفوغا حقوقاً قانونية عليها "من شأنه أن يكون له أثر مريع على الاستخدام المنصف وعلى التعبير الثقافي". ومن ثم من شأن الإطار التنظيمي للصناعات الثقافية أن يضمن انتفاع كل السامويين على نطاق واسع بممارسة دق وشم التاتو، عوضاً عن تمكين واشمي توفوغا من الاستحواذ عليه. وقد يقوض ذلك سلطة عشائر توفوغا التي تسيطر تقليدياً على بعض جوانب ممارسة دق وشم التاتو. غير أنه قد لا يسفر عن إحداث تغييرات جذرية في ممارسة دق الوشم. ويرغب العديد من عامة السامويين وشتاتهم الاحتفاظ بقدر من الخصائص التقليدية لوشم التاتو يفوق ما يرغب عشائر واشمي توفوغا في استبقائه.

صون التراث غير المادي

صدقت ساموا على اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي (الاتفاقية) في عام 2013. ويتمثل الغرض الرئيسي من تنفيذ الاتفاقية في صون التراث الثقافي غير المادي والتوعية بأهمتيه (المادة 1). ويتم في هذه العملية التشجيع على مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين (المادة 15) على أوسع نطاق ممكن. وتوفر الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية إطاراً معيارياً على الصعيد الدولي، تكون للجماعات في إطاره حرية اتخاذ قرارات بشأن تدابيرها ونهوجها المتعلقة بالصون، في حدود النظام القانوني للدولة. ولا يوجد في ساموا في الوقت الراهن تشريع محدد في مجال التراث الثقافي غير المادي.

ويجب على الدول الأعضاء بموجب الاتفاقية أن تضمن وضع قوائم لحصر التراث الثقافي غير المادي الموجود في إقليمها، بطريقة تسهم في الصون (المادتان 11 و12). وتسعى الدول الأطراف إلى ضمان مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد أوسع مشاركة ممكنة عند الاقتضاء، في إطار أنشطتها الرامية إلى الصون (المادة 15). وفي حالة الترشيح والتسجيل، تولى عناية خاصة لمشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد في صوغ ملفات الترشيح وتُشترط وجوباً موافقتهم المسبقة الحرة والمستنيرة قبل تقديم الترشيح. فضلاً عن ذلك يتعين وصف مشاركة الجماعات عند الإبلاغ عن تدابير صون التراث الثقافي غير المادي المسجل.

وقد فُسرت عبارة "الجماعات والمجموعات والأفراد" بكونها تشمل الممارسين وأولئك الذين يعتبرون ممارسة التراث الثقافي غير المادي جزءاً من تراثهم الثقافي (وفقاً للفقرة 1 من المادة 2). وفي حالة وشم التاتو، تشمل "الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين" ليس عشائر توفوغا فحسب، أو واشمي توفوغا عامة، بل حتى جميع السامويين والشتات الساموي ممن يعتبرون الممارسة ممارستهم. والأمثل أن تتاح لمجموعات الشتات فرصة إبداء رأيهم في كيفية تحديد وشم التاتو بصفة تراث ثقافي غير مادي في أي مسعى لوضع قوائم الحصر، وما ينبغي القيام به (إن كان ثمة ما ينبغي عمله) لصونه. وتتوقف عملية وضع قوائم الحصر عادة على مشاركة ممثلي الجماعات الذين يعربون عن آراء الجماعات التي يمثلونها. لذا فمن المحتمل أن يؤثر الإطار الذي يتم فيه جمع قوائم الحصر، والمنافع التي يُعتقد أنها ستنجم عن الإدراج في تلك القوائم، في المفاوضات التي تدور داخل الجماعة وتحديد الآراء التي ستكون لها الغلبة فيها.

وتلاحظ الاتفاقية أهمية احترام "الممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع" في ضمان انتفاع العموم بالتراث الثقافي غير المادي (المادة 13)، مما قد يعني أن بعض الأفراد أو المجموعات داخل الجماعة قد تحتفظ بقدر من السيطرة على التراث الثقافي غير المادي يفوق ما يحتفظ به الآخرون. وقد يطعن أولئك الذين يرغبون في أن يجعلو وشم التاتو رمزاً لساموا عموماً "بالممارسات العرفية التي تحكم الانتفاع"، بينما يؤيدها أولئك الذين يريدون أن يبقى وشم التاتو مجرد طقس تقليدي من طقوس الهوية الساموية. وقد تسعى عشائر واشمي توفوغا إلى الاحتفاظ بسلطتها على ممارسة دق الوشم ضامنة إيراداتها منه.

وقد لا يفضي إدراج وشم التاتو في قوائم الحصر بموجب الاتفاقية إلى تخويل حقوق قانونية جديدة إلى مجموعة محددة من الناس (من قبيل واشمي توفوغا)، لكن إذا تحققت أهلية المطالبة بحقوق ملكية المعارف التقليدية من خلال التشريع الوطني للملكية الفكرية في ساموا، فقد يُستخدم وضع قوائم حصر للتراث الثقافي غير المادي دليلاً للملكية. ويمكن لأصحاب المعارف التقليدية (على افتراض أن بالإمكان تحديدهم) أن يطالبوا بحق حصري في أن يحددوا أي تدابير صون يرون وجوب اتخاذها.

وتشجع التوجيهات التنفيذية للاتفاقية الدول الأطراف على أن تضمن، وخاصة من خلال إعمال حقوق الملكية الفكرية [...]، كون حقوق الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين موضع حماية كاملة عند التوعية بتراثهم أو عند مزاولة أنشطة تجارية (التوجيه التنفيذي 104). وقد تترب في الواقع على أنشطة من قبيل توثيق التراث الثقافي غير المادي ووضع قوائم حصره حقوق ملكية فكرية جديدة (على التوثيق أو على قواعد البيانات)، قد تملكها الوكالات الحكومية أو الباحثون أو المنظمات غير الحكومية المشاركة بحكم وظيفتها في إحداث هذه السجلات، ولذلك قد يلزم تخويلها تحديداً للجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين. وإذا خولت حقوق المؤلف لأعضاء الجماعات، فإن ثمة سؤالاً هاماً يطرح نفسه وهو: من ينبغي أن يملك هذه الحقوق - هل واشمو توفوغا أم منظمة عامة للجماعة؟

#### خاتمة

وفي الختام، فإن أهداف نههوج السياسة العامة الثلاثة التي تم تحديدها متوائمة عموماً، لكنها تتباين في بعض الجوانب، وخصوصاً أنها تقدم أجوبة مختلفة للغاية بشأن من ينبغي أن يستفيد من التراث الثقافي غير المادي من قبيل وشم التاتو، ومن ينبغي أن يسيطر عليه أو يستخدمه. ومن ثم من المهم النظر في سبل تفاعل هذه النهوج الثلاثة للسياسة العامة، وإلى أي حد يمكن تخفيف حدة أوجه التوتر التي قد تنشأ بينها أو إدارة أوجه التوتر هذه في سياق صون وشم التاتو.

#### أسئلة للدراسة:

1 - ما هي نهوج السياسة العامة المتعلقة بالثقافة والتنمية التي يمكن أن تؤثر في ممارسة دق وشم التاتو في جزر المحيط الهادي؟

2 - كيف ترتبط هذه النهوج بالقانون الدولي والإقليمي؟

3 - لماذا تخلص دراسة الحالة إلى أن أطر السياسة العامة الثلاثة ستكون لها آثار مختلفة على ممارسة وشم التاتو في ساموا؟

4 - ما هي الآثار المختلفة المحتملة لإدراج معلومات عن وشم التاتو في قواعد البيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية وقوائم حصر التراث الثقافي غير المادي؟

5 - هل ثمة أمثلة من تجاربكم عن أوجه التوتر التي قد تنجم عن مختلف نهوج السياسات العامة؟

1. نص أعد بتصرف لحلقة عمل اليونسكو استناداً إلى: Forsyth, M. ‘Lifting the Lid on “The Community”: Who Has the Right to Control Access to Traditional Knowledge and Expressions of Culture?’ International Journal of Cultural Property (2012) 19:1–31. وقد عدلت جوانب من المقال (لا سيما الشرح الوارد عن اتفاقية التراث الثقافي غير المادي) لاستخدامها في حلقة العمل هذه وقد لا تمثل آراء الدكتور فورسايث. ويرجى قراءة المقال بأكمله في صيغته الأصلية. [↑](#footnote-ref-1)
2. UNESCO-WIPO Model Provisions for National Laws on the Protection of Expressions of Folklore against Illicit Exploitation and Other Prejudicial Actions [↑](#footnote-ref-2)